

تفكيك العلاقة التفاعلية

بين العولمة والدولة

فحص امبريقي لمقرب

الدولانية

الأستاذ: خالد معمري

جامعة زيان عاشور، الجلفة

مقدمة:

تتسم التحولات والتغيرات الدولية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة بكونها متسارعة وجذرية ومركبة الأبعاد، ومن ثم فإن أي جهد بحثي لتأطيرها وضبط مضامينها أمر صعب للغاية تواجهه عدة عقبات تتراوح بين العقبة المعرفية والعقبة السياسية. وهو ما مثل تحدياً نظرياً في مستوياته الأولى أمام الباحثين والسياسيين على حد سواء، وقد تمظهرت حالة الصعوبة هذه في صورتين:

الأولى نظرية حيث اهتزت الأطر

التحليلية التي كانت سائدة على مدار سنوات الحرب الباردة وبات حجم تدفق الأحداث أكبر من قدرتها على التفسير، فقدت بعضاً من وظائفها التنظيرية خاصة الوظيفة المابعدية، الأمر الذي دفع نحو ترسيخ أسس جديدة لم تعد معها الدولة الوحدة السياسية والقانونية الوحيدة، حيث ظهرت إلى جوارها كيانات عديدة

مست بصورة مباشرة الأنماط التفاعلية للدولة الوطنية. أما الثانية ممارسية إذ انعكست حالة الغموض والتعقيد الشديدين التي اتصفت بهما الديناميكية المتواترة للعولمة على الفواعل والنظم والأنساق الدولية من جهة، وعلى مستوى التفكير الاستراتيجي لصناع القرار من جهة ثانية، فشهدنا حالة من الفراغ على المستوى التنظيري نتيجة لما شهدته الدولة من تفكك ثلاثي لوظائفها (تصاعدياً، تنازلياً، هامشياً)، الأمر الذي أحدث اضطراباً كبيراً بفعل غياب مجموعة من الأسس الضابطة لمستويات الحركة في الشؤون الداخلية والدولية فأصبح المجتمع الأكاديمي يعيش موجة التفكك في النظريات والأطر المفاهيمية الشمولية التي تزعزعت مرجعياتها المعرفية المنتجة.

ومع حجم التحديات الجديدة التي صار يفرضها النسق المتنامي للعولمة انصرف العقل الأكاديمي إلى البحث عن آليات تنظيرية جديدة تملك متغيرات تفسيرية قادرة على استيعاب تعقد التحولات الدولية من جهة، وفهم سمات السياسة العالمية الآخذة في التعولم من جهة أخرى. ولأجل ذلك يشكل المقرب الدولاني أداة منهجية صلبة لضبط صور التكيف الامبريقي للدولة الوطنية مع ديناميكيات العولمة. وتستند "الدولانية" Statism كاقتراب أنطولوجي عقلاني على فرضيتين أساسيتين:

- أن الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي والعقلاني في العلاقات الدولية التي تتميز بالصراع الدائم بين الدول في الأساس.
- الدولة هي محور العملية السياسية: تنازلياً باعتبارها الإطار الذي تتشكل وتتحرك

الناظم الرئيسي للعلاقات بين الدول. ولأجل ذلك، فإن من بين أبرز الإشكالات التي طرحتها العولمة - وكانت بداية لنقاش كبير على المستويين الأكاديمي والعملي- تمحورت حول تأثير العولمة بما حملته من تداعيات على العمليات والتركيبات السياسية.

فتعززت الدراسات الخاصة بالتأثيرات الجانبية لظاهرة العولمة على الدولة وحدود التماس بين العولمة كمتغير والدولة كوحدة، وهل أن العولمة قد فرضت أطراً نظرية وسياسات جديدة مفارقة لما كان عليه الحال طوال الفترات التاريخية السابقة؟. والأكثر من ذلك هل أن تحديات العولمة مست المضمون الحركي للدولة، أم أنها اقتصرت على العنصر الهيكلي فقط؟.

سندرس هذه العلاقة التفاعلية بين العولمة بتحدياتها كمتغير مستقل والدولة بمضامينها البنائية والوظيفية كمتغير تابع، ذلك أن العولمة قد فرضت تحولات سريعة مست الافتراضات الأساسية التي قامت عليها التفاعلات السياسية على مدار حقبة تاريخية طويلة.

فالدولة على سبيل المثال ستتوزع بحسب تعبير ريشارد هيجوت Higgot R. إلى مجموعة أجزاء وظيفية كالمحاكم والهيئات التنفيذية والتشريعية والمؤسسات العامة، مشكلة شبكة تتعامل مع الدول الأخرى في الخارج، ويتمخض عن ذلك نظام مكثف من العلاقات يتخطى الحدود القومية ويضغط على الدولة ويساعدها

ضمنه كل التنظيمات الداخلية (مثل المجتمع المدني)، وتصاعدياً كونها أساس التفاعلات الدولية السلمية والتنافسية، لذلك فهي تفسر السلوكيات من داخل وحدة الدولة لأنها الدافع والغاية في نفس الوقت.

استناداً لما ذكره طرح الإشكالية على النحو التالي: كيف يمكن تصميم صور التفاعل بين سلوكيات الدولة الوطنية كفاعل وديناميكيات العولمة كنسق على ضوء الاقتراب الدولاني؟

يمكن تناول هذا الموضوع عبر الدراسة في المحاور التالية:

- مكانة الدولة الوطنية في ظل تحولات العولمة: جدل نظري
- انتشار الفواعل السياسية الجديدة
- الدولة الوطنية في ظل التحديات الجديدة للعولمة
- فحص البناء الدولاني من خلال متغير السيادة.

أفرزت نهاية الحرب الباردة مشهداً عالمياً جديداً عبرت عنه التحولات الدولية المتسارعة والمتراكمة والتي كرسّت بنى تنظيمية مباينة لما كان عليه الحال أثناء الصراع في الحرب الباردة، فتشكل ما عرف بالنظام الدولي الجديد الذي إتسم بالنسق المتصاعد لظاهرة العولمة، وهذه الأخيرة وباعتبارها ظاهرة شمولية، فقد جاءت إفرازاتها لتمس - بشكل مباشر أو غير مباشر- الأطر العامة للعلاقات السياسية، وذلك بالتأثير في الفواعل والوحدات السياسية التي حكمت سياسات الدول منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 التي كرّست مفهوم الدولة القومية باعتبارها

لتجد حلولاً مناسبة للتحديات المفروضة من قبل العولمة¹.

يرى كينيث آرو* من خلال تحليله الجيو- إقتصادي بأن العولمة ستؤدي إلى الدولة الآمنة، حيث أن الاتصالات الكثيرة من شأنها تقليص الفوارق بين الشعوب والسماح بفهم الآخرين فهما أفضل. وفي غياب شيء آخر، تخلق الروابط الإقتصادية المتزايدة علاقات ذات نفع متبادل يمكن أن تتضرر في حالة الحرب، كما يضيف أننا لسنا في حاجة لقبول تفسير إقتصادي للتاريخ كي نصدق أن مصالح السوق ورأس المال يمكن أن تعتبر على الأقل كعائق أمام الحرب².

❖ تشكل السيادة مكوناً أساسياً في تعريف الدولة عند أصحاب المقرب الدولاني، باعتبارها نقطة الإنطلاق في تفسير العمليات والتفاعلات السياسية. كما تمثل القوة متغيراً مركزياً في المنهجي لهذا المقرب، فالدولة سواء نظرنا لها كإطار أو كفاعل، أي كحالة أو كسلوك، نجد أنها في النهاية نزوع نحو سياسات القوة بدافع القوة.

إن قيمة القوة كمتغير مفتاحي في التصور الدولاني أنها تمكنا من تفسير العلاقات التفاعلية المتمحورة حول الدولة في البيئتين الداخلية والخارجية، وإذا كان على المستوى الخارجي الإستناد إلى هذا المتغير يبرر بحسب الواقعين بالسمة الصراعية للنظام الدولي، فإنه داخلها يستخدم في حدود مستوى مشروعية العنف.

لأجل ذلك يمكن أن نفهم زعم Michael Joseph Smith بأن ماكس فيبر max weber هو المرجعية النظرية لهذا البناء منذ نهاية القرن التاسع عشر، في إشارات الأولى إلى إحتكام السياسة لعلاقات القوة في حدود الدولة كوحدة سياسية كبرى، وعلى مستوى البيئة الداخلية ينطلق هذا الاتجاه من تعريفه للدولة باعتبارها المحتكر الشرعي الوحيد للقوة والعنف داخل حدود معينة وبصلاحيات قانونية عليا³، وهذه الحدود هي الإقليم وتلك الصلاحيات يُعبر عنها بالسيادة.

أولاً/ مكانة الدولة الوطنية في ظل تحولات

العولمة: جدل نظري

لقد أسهمت التغيرات العميقة التي مست منظومة العلاقات الدولية منذ نهاية مرحلة الحرب الباردة في ترسيخ أسس جديدة لم تعد معها الدولة الوحدة السياسية والقانونية الوحيدة، حيث ظهرت إلى جوارها كيانات عديدة

¹ Richard Higgot, **Globalization and Regionalization: New Trends in World Politics**, Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1998., p.56

* كينيث آرو حائز على جائزة نوبل في الإقتصاد، وهو كاتب مقدمة كتاب جاك فونتال الإختصاصي في الجيو إقتصاد الذي يرى أن التحليل الإقتصادي لا يمكن أن يجري دون تفكير حول الحرب، وأن مسألة المحتوى الإقتصادي للسلم تستلزم تفكيراً عميقاً حول العولمة.

² جاك فونتال، **العولمة الإقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيوإقتصاد**، ترجمة: محمود براهيم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص9.

³ Michael Joseph Smith, **Realist Thought from Weber to Kissinger**, baton rouge, louisiana state university press, 1986, p12-18.

بصورة مباشرة، أهمها المنظمات الدولية الحكومية التي مست سيادة الدولة¹.

سنحاول هنا الوقوف عند التساؤل المشروع الذي فرضته ديناميكية العولمة - كظاهرة وكنسق - حول مستقبل الوحدات السياسية المكونة للعوليات والتركيبات السياسية.

إن الدولة ومنذ ظهورها بمفهومها الحديث وهي في حالة تأثير مستمر بجملة من التحولات التي تتشكل على مستويين:

1- مستوى التحديات التي تفرضها وحدات سياسية أخرى (من خلال عملية التفاعل المباشر مع الدول الأخرى).

2- مستوى التحديات والتغيرات التي تفرضها البيئة الدولية (مثل الثورة التكنولوجية والاتصالية التي أثرت في جوانب وظيفية عديدة للدول).

إن الدولة تقع في مركز العلاقات الدولية كفاعل رئيسي، إعتباراً لما كتبه "هانس مورغانثو" H.Morgenthau في كتابه "السياسة بين الأمم"، والعلاقات الدولية هي علاقات بين الأمم، وهي علاقات بين وحدات سياسية منظمة² إستناداً إلى ما قاله "ريمون آرون" Raymond Aron في كتابه: السلم والحرب بين الأمم عام 1962.

¹Otto and J.Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990's, New York, Lexington Books, 1989, pp.245-236

² سمير أمين وآخرون، النظام الدولي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص114.

لكن مع ظهور العولمة بدأت أركان الدولة الوطنية كفاعل في العلاقات الدولية تهتز وتضطرب نظراً للتحولات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة (العولمة)، وفي مختلف الميادين الإقتصادية والسياسية والإعلامية وغيرها. وبسبب بروز فاعلين جدد على المسرح الدولي ينافسون الدول في تدبير وظائفها السياسية التي عرفت إلتباساً شديداً.

ولعل أولى صور التشكيك في واقع الدولة القومية ومستقبلها قد نجمت عن الإختلال الوظيفي بين العلاقات الداخلية والتفاعلات الخارجية، ففقدت الدولة عنصر الضبط كإتزان واختصاص في أدائها البيروقراطي، وهو ما عبر عنه عالم الاجتماع دانيال بال Danial Bell في عبارته الشهيرة:

"الدولة أصغر من التعاطي مع المشاكل الكبرى، وأكبر من التفاعل مع المشاكل الصغرى"³

« the state was becoming too small to handle really big problems, and too large to deal effectively with small ones »

وهنا بالضبط تجسد مأزق الدولة الوطنية، حيث في المشاكل الصغرى حلت مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الثقافية والخدماتية محل الدولة، بينما انتفت وظيفتها في مجال المشكلات الكبرى بوجود المنظمات الدولية والشركات العابرة للقوميات لخدمة النظام

³ Ostry Sylvia, " Globalization and Sovereignty", j.r mallory annual lecture, mc gill university, www.utoronto.ca/cis/malory.pdf.

المشاركة في الحياة العالمية بقيمهم وأساليبهم
لا بقيم وضوابط الدولة.

وفضلاً عن ذلك يؤكد " ويليام والاس"
على أن الإستثمار الداخلي والخارجي والإنتاج
المتعدد القوميات والهجرة والنقل والاتصالات
على نطاق ضخم، كل ذلك يمحو حدود
الدولة التي رسختها الحكومات في القرن الـ 19
م، وحسب "فيليب غولوب" فإن العولمة ستحكم
على الدولة الوطنية بالإلغاء وعلى السيادة
بالعجز، ولن تكون السيادة إلا صدفةً فارغة،
وهذه التحولات تدخل ضمن الطموحات
الكونية للرأسمالية العالمية، مما يؤدي بالدولة
لأن تصير مجرد رجل إدارة بسيط خاضع
للإكراهات الاقتصادية الفوقية التي تتجاوزها.

ومن الذين تنبأوا بهذا المصير المحتوم
للدولة الوطنية نجد "ايمانويل كانط" في
كتابته "السلام الدائم" عام 1795، مروراً
بكتابات كارل ماركس وبيرتراند راسل خلال
الخمسينيات والستينيات من القرن الـ 20 م،
ومن آخر من كتبوا في مصير الدولة الوطنية
في ظل العولمة نجد "لورد ويليام ريس" و"موغ"
في كتاب بعنوان "الفرد السيد" ونجد كل من
جيمس غال ودافدسون وهما يؤكدان على أن
أقل الناس إتقانا للأنترنت سيعرف مستقبلاً
كيف يتهرب من دفع الضرائب دون أي مخاطر
عقابية وبالتالي فإن السيادة في نظرهما
ستنتقل حتماً إلى الفرد تاركة الدولة الوطنية
تموت بفقدانها المستمر للضريبة.

وإجمالاً يشكك أصحاب هذا التيار في أن
الدولة ما زالت هي اللاعب الدولي الأكثر
أهمية إذ تعتقد جيسكا ماثيوز "أن الحقائق

الرأسمالي لا لخدمة المصالح القومية، وهنا
تتساوى الدول الكبرى مع الدول الصغرى.¹

وفي هذا السياق ظهر تياران فكريان
متناقضان تماماً حول مصير الدولة الوطنية في
ظل العولمة، وهما:

1) تيار النهاية الوظيفية للدولة (التشاؤميون):

تفرض العولمة في بعض معانيها توسيع
السوق العالمية بشكل متسارع، وستقود هذه
السيرورة إلى فقدان الدولة لجزء من سلطتها
بالشكل الذي يدفع بالبعض إلى التشكيك في
حقيقة البقاء القانوني والسياسي للدولة، ومن
أهم الكتابات في هذا الصدد نجد كتابي "عالم
بلا حدود" و"نهاية الدولة الوطنية" لـ كنيشي
أوهماي Kenichi Ohmae الذي يرى أن
المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق
وبشكل مطرد المحددات الداخلية. وهو الأمر
الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من
متغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعلات
الدولية.²

ويركز هذا التيار على التقلص المتزايد
في سيادة الدول، وبأنها صارت أقل قدرة على
إنجاز وظائفها التقليدية. فالعوامل الكونية
تؤثر بصورة متزايدة في قرارات الحكومات، كما
تصبح أنماط الهوية أكثر تعقيداً بإطراد
شديد، مع تأكيد الناس لولاءاتهم المحلية في
مقابل الولاء الوطني. حيث يتولد لديهم شعور

¹ محمد الأرنؤوط وآخرون، العرب والتحديات
السياسية والاقتصادية والثقافية للعملة، الأردن، منشورات
جامعة آل البيت، 2000، ص115.

² Richard Higgot, op.cit , p.78.

المطلقة للنظام الوستفالي للدولة القومية
الثابتة قد تحللت تماما"¹.

2/ تيار التطور الوظيفي للدولة (المتفائلون):

يبقى هذا التيار متفائلا بمستقبل
الدولة الوطنية على الرغم من أن التحولات
التكنولوجية قد غيرت القواعد الاقتصادية
للدول وزعزعت مشروعيتها ومنحت للأسواق
سلطة عليا عن سلطة الحكومات، وبرغم كل
ما طرأ على السيادة المالية الدولية والإنتاج
والتعليم بما يؤدي إلى تآكل السيادة شيئا
فشيئا وفي جميع الميادين، إلا أن هذه التحولات
لا تعني نهاية الدول التي لن تتلاشى نهائيا،
فالسوق الدولية على سبيل المثال تتطلب حضور
رقابة الدولة ووجودها وبدونها يتعذر على
السوق أداء دوره، فالمطلوب فقط تعديل دور
وظيفة الدول، فمثلا لا بد من تغيير الأسلوب
ذو الطابع المركزي للدولة فقط دون تشكيك
في وجودها الوظيفي، وهذا ما تمارسه أكبر
دولة رأسمالية (الو.م.أ.)، فهي تتدخل في الحياة
الاقتصادية وتحدد شروط ممارسة النشاط
الاقتصادي من خلال السياسات النقدية والمالية
والتجارية، وعليه يجب أن تتدخل الدولة
الوطنية باعتبارها سلطة وليس باعتبارها
منتجا².

وينطلق أصحاب هذا الاتجاه من ثلاثة
مؤشرات لإثبات فشل دعاوى التشاؤمين:

¹ ستيفن والت، العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات
عدة، ترجمة: منير كمال، الثقافة العالمية، ص 11.

² هالة مصطفى، "العولمة: دور جديد للدولة"، مجلة
السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998، ص 46.

أ- زيادة عدد الدول الجديدة والمنظمة إلى الأمم
المتحدة، حيث هناك حوالي أربعين دولة
ظهرت في الفترة من 1985 إلى 2000 -
وهي فترة بروز الفواعل الدولية الجديدة من
غير الدول - من أصل 100 دولة ظهرت مع
بداية القرن العشرين.

ب- ظاهرة الانكفاء القومي كبديل عن
الاندماج الجهوي أو الإقليمي، خاصة في
حالة وقوع التضارب السياسي أو الاقتصادي
بين الالتزامات الداخلية للدول والتوجهات
الخارجية لها (مثلما حصل في بعض دول
الإتحاد الأوروبي التي صوتت برفض الدستور
الأوروبي عندما تعلق الأمر بمسألة الهوية،
على الرغم من أن التكامل الأوروبي عرف
مراحل متقدمة من التطور والاندماج).

ج- الشكل الجديد من الصراع والذي يأخذ
طابعا ثقافيا ودينيا وحضاريا، وهي صفات
تعبّر عن مرجعيات للدولة القومية أكثر
منها لأي وحدة سياسية أخرى.

ولذلك فأنصار هذا التيار يرون أن
التحولات الدولية التي تنتجها ظاهرة العولمة
تنطلق في جوهرها من استقلالية الدولة القومية
وأهميتها، بما معناه أن العولمة لن تستغني على
الدولة في المجال السياسي وحتى الاقتصادي من
خلال الحصول على دعم الدول لفتح أسواق
تنافسية ومؤسسات تجارية.

وفي هذا المسعى يواصل واقعيون جدد
بارزون مثل كينيث والتز وكريستوفر لين منح
الدولة المساحة الأكبر في تحليلاتهم من خلال
تعظيم الدور الذي تلعبه على جميع المستويات.

وعلى ضوء هذا العرض يتبين أنه في الوقت الذي يزعم الكثيرون بأننا في فترة ما بعد الحرب الباردة قد دخلنا مرحلة نهاية الدولة الوطنية أو مرحلة اللادولة، إلا أننا نشهد في مقابل ذلك محاولات مفهوماتية لتطوير وظائف الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، حيث حصل الانتقال من صيغة "الدولة الحارسة" إلى "الدولة الخادمة" إلى "دولة الرفاهية" Welfare state.

ثانياً/ انتشار الفواعل السياسية الجديدة

يزعم جون روجي بأننا لا نملك حتى قاموساً تكفي مفرداته لوصف القوى الجديدة التي تحدث التحول الحالي في السياسة العالمية المعاصرة¹.

إن انتشار الفواعل غير الدول les acteurs N'appartenant pas aux états وهذه التسمية أوسع وأشمل من تعبير المنظمات غير الحكومية ONG - هو من أهم التداعيات الجديدة التي تثيرها العولمة. إذ أصبح القطاع غير الحكومي يضم الكثير من المنظمات والمؤسسات والاتجاهات والفاعلين مثل الشركات عبر- الوطنية والتي تسمى أيضاً الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية (O I) والمنظمات غير الحكومية (O.N.G) والمنظمات غير الحكومية الدولية (ONGI) ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الثقافي والإعلامي (وسائل الإعلام، الجمعيات الفنية... الخ) ومؤسسات التعليم والمجموعات العلمية والمنتديات الفكرية والنقابات والأفراد. فالمنظمات غير الحكومية في الأساس لا

تتكون من الدول وهي في ظل العولمة تتدخل في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية والعلمية والرياضية والدينية والإنسانية، وتمارس نشاطها وفق القوانين الداخلية للدول التي تحتضن مقراتها إضافة إلى منظمات غير حكومية ذات نزعة إنسانية وبيئية هدفها التدخل في السياسة الداخلية للدول مثل منظمة العفو الدولية، منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة السلام الأخضر. وذلك اعتماداً على مساندة الرأي العام العالمي لها، وقد شهد عددها تطوراً كبيراً منذ الجيل الأول منها، ففي عام 1960 كان عددها 1255 منظمة غير حكومية، لكن مع بداية التسعينات من القرن العشرين بلغت 2000 منظمة وفي سنة 1999 تضاعف عددها ليصل إلى 26000 منظمة غير حكومية) وفقاً للأرقام التي قدمها تقرير التسليح الدولي لعام 2003 الذي يعده معهد سيبري).

وسنقدم هنا مثالا نموذجياً لهذه الفواعل، وهي الشركات المتعددة الجنسيات، حيث أنها على عكس المنظمات غير الحكومية الأخرى فإن هدفها هو الربح وهي تملك جنسية دولة معينة وتتبعها فروع في باقي الدول وتمارس أنشطة إنتاجية عالمية لكن مركز قرارها موحد. وفي ظل العولمة أصبحت هذه الشركات تلعب أدواراً سياسية خطيرة وتفرض وجهات نظرها على الدول الضعيفة حتى عبر آليات الضغط التي تملكها، ومثال ذلك ما قامت به الشركة الأمريكية (I.T.T) حيث لعبت دوراً رئيسياً في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المنتخب سلفادور أليندي Salvador Allende. بالإضافة إلى التجارة السرية أثناء الحصار مع بعض الدول

¹ ستيفن والت، مرجع سابق، ص 11.

ثالثاً/ الدولة الوطنية في ظل التحديات

الجديدة للعولمة

يرجع بول كينيدي هذا التحدي الاقتصادي المفروض على الدولة الوطنية إلى عام 1945 حيث يرى بأنه بعد هذا التاريخ شهدت الدولة شيئاً من الضعف على صعيد الحياة السياسية، وكان الهدف من الاتفاقات الدولية المالية والتجارية مثل صندوق النقد الدولي والمصرف العالمي والاتفاقية العامة حول الرسوم الجمركية والتجارة الحرة، هو الحيلولة دون وقوع أضرار كتلك التي نتجت عن سياسة ما بين الحربين العالميتين القائمة على الحماية والاكتفاء الذاتي³.

يشكل انفلات سلطة الضبط الاقتصادي من الدولة الوطنية وانتقاله إلى الشركات والتكتلات الاقتصادية جوهر ديناميكية العولمة الاقتصادية التي تفترض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية تحركه قوى السوق التي لم تعد تحكمها حدود الدولة الوطنية، وإنما تشترط بمجموعة من المؤسسات والمنظمات المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات، والأسواق المالية والتجارية العالمية لم تعد موجودة فحسب بل هي خارجة عن تحكم كل دول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى. ومما توحى به العولمة الاقتصادية هو أن العالم الذي تفكك في التسعينيات قد أصبح عالماً بلا حدود اقتصادية. فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها.

التي ليست لها علاقات طيبة مع حكومات هذه الشركات إلى جانب الوزن الاقتصادي لهذه الشركات وجميع تعاملاتها التي تفوق بكثير عدة دول، أي ما يجعل هذه الشركات في وضع أقوى من الدول ذاتها بالإضافة إلى حركتها في العالم التي تجاوزت الحدود السياسية والجغرافية للدول.

ويبين بول كينيدي كيف أنه في ظل اتجاه الاقتصاد العالمي نحو مزيد من التكامل، وعلى الرغم من أن الإبداع والتمتع بالثروة يظلان شديدي التفاوت من بلدٍ إلى آخر، إلا أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقوم اليوم أساساً بخلق التقنيات والتحكم فيها، حيث باتت تهتم بحقل نشاطها أكثر مما تهتم بمسؤولياتها¹.

إن هذا التزايد في أدوار بعض الفواعل الدولية- خصوصاً الشركات الكبرى- يدفع بالبعض إلى القول بأننا نشهد مرحلة الانتقال من الدولة- الشركة إلى الشركة- الدولة، ويقدم المحللون نموذج شركة دايو الكورية كتجسيد واضح لهذا التطور، حيث تمثل وحدها أربعة أخماس الناتج الكوري الخام².

¹ بول كينيدي، الإستعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: د. نظير جاهل، الجزء الأول، لبنان، دار الأزمة الحديثة، جانفي 1998، ص 83.

² عمار جفال، " قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية "، المحلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، العدد الأول، شتاء 2002، ص 163.

³ بول كينيدي، مرجع سابق، ص 217.

الوطني وتوفير الخدمات الاقتصادية في المجالات الاجتماعية والتربوية والأمنية.

رابعاً: فحص البناء الدولاني من خلال

متغير السيادة:

استناداً إلى قواعد القانون الدولي تُعرف السيادة ببعدين رئيسيين: بعد داخلي يرتبط نطاق تطبيقه ضمن الحدود السياسية لإقليم الدولة ويقتصر على علاقاتها بمواطنيها، وبعد خارجي يختص بعلاقاتها مع الدول والكيانات الدولية الأخرى¹.

في وسط التطورات العالمية واتجاهات العولمة وبحسبان التحول في نظام القطبية الدولية إلى النظام البولياريكي، فإن مفهوم السيادة يتعرض يومياً إلى نحت جديد جراء عوامل التعرية الدولية، سواء كانت من كيانات سياسية أو من الدول. وفي ظل النظام الدولي الحالي، لا يمكن - بأي حال من الأحوال - التمسك بمفهوم السيادة مثلما استقرت عليه قواعد النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا². ولذلك فقد كرسّت العولمة واقع الانتقال من السيادة الوطنية في صورتها الكلاسيكية إلى أشكال جديدة في ممارستها لتتناسب والتغيير الهائل الذي أصاب النظام الدولي.

الأمر الذي دفع البعض من أمثال جون مارتن ويت "Jon Martin Witt" إلى القول بأن

فالنظام الاقتصادي أصبح موحداً وعالمياً تديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية، بمعنى أن الدولة الوطنية لم تعد الفاعل أو المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي والتجاري على الصعيد العالمي، وذلك لوجود فاعلين اقتصاديين جدد يلعبون دوراً محورياً في مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية.

وبحسب التيار التشاؤمي فإنه على المستوى الدولي تفرض العولمة الاقتصادية تحويل كل شيء إلى سلعة قابلة للتجارة دولياً، فكل شيء معرض للبيع في ظل العولمة وبالتالي مطلوب من الدولة إعادة صياغة سيادتها وسلطتها ووظائفها، أما على المستوى الداخلي (مستوى الدولة) فإن المطلوب أن تكون الدولة متقلصة في حدودها الدنيا minimum state لكي تتحول إلى مؤسسة مهمتها تسهيل وتسيير عمليات العولمة في مجالات الإنتاج والاستثمار وتحركات رؤوس الأموال.

أما التيار التفاؤلي فهو عكس الأول ويمثله "بول هرست" و"غراهام تومبسون" في كتابهما: "العولمة محط تساؤل" globalization in question حيث يبينان من خلاله كيف أن العولمة كانت أكثر تطوراً في بداية القرن العشرين مما هي عليه الآن، وأنه ابتداءً من عام 1900 وحتى قبل ذلك منذ نهاية ق 19 م، كانت التجارة الدولية أكثر مما هي عليه اليوم، وأن الاقتصاد الحر والأسواق المنفتحة لا تستلزم بالضرورة الغياب التام للدولة عن النظام الاقتصادي، بل يجب أن يكون هناك تكامل بين الدولة والقطاع الخاص، وتدخل الدولة ينبغي أن يكون بوسائل جديدة ناجعة لتحقيق مستويات عالية في نمو الناتج

¹ Qyvind Osterud, Intersystemic Rivalry and International Order: Understanding the End of the Cold War, in Pierre Allan and Kjell Goldmann, 1997 (eds), p.69

² عبد الله يوسف سهر محمد، "الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص 15.

السيادة مفهوم غير صلب نظرياً من الصعب ضبطه وتعريفه.

فهو يتضمن تلك السلطة المستقلة والسامية التي يعترف بها في إطار جغرافي لجهاز الدولة بسن القوانين وإعطاء الأوامر للسكان وضمان تطبيقها باستعمال أساليب القوة والإكراه لاحتكارها للعنف المشروع. وعلى الصعيد الخارجي، لا تخضع الدولة لأية سلطة خارجية وتمارس كامل حقوقها الدولية، ولا يقيد من سلطتها الخارجية سوى التزاماتها الدولية.

يقول "أوليفر بود" بخصوص تكون السيادة الدولية وعلاقتها بالسيادة الداخلية: "إن السيادة الداخلية التي تعني الهيمنة داخل الإقليم تفترض السيادة الدولية التي تمنع إمكانية سيطرة دولة أخرى، كما أن السيادة الدولية تتضمن أيضاً السيادة الداخلية من أجل القدرة على الفعالية"¹.

إن السيادة تعتبر أحد أهم مبادئ القانون الدولي المعاصر الذي كرسه معظم مواثيق المنظمات الدولية ويشكل إلى جانب الشخصية القانونية العنصرين القانونيين للدولة من خلال إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول في أكتوبر 1970 القائم على المساواة السيادية بين الدول.

ويمكن التطرق إلى التحولات العميقة في مسألة سيادة الدول عبر المظاهر التالية:

¹ سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2004، ص 114.

1- تحول مفهوم السيادة:

لم تعد السيادة اليوم في صورتها التاريخية المطلقة، فالدولة قد أصبحت محكومة بالتزاماتها الدولية والاتفاقيات الدولية المختلفة التي باتت تقيد من سيادتها، وأكثر من ذلك فإن القانون الدولي هو في الواقع قانون إلتزامات تقيد حرية عمل الدول ومن ثم تقيد استقلالها السياسي. فحسب "ستيفن كراسنر" إن استقلال الدول كان دائماً مقيدا بالتزامات الدولية أو بمظاهر التبعية والهيمنة، ومبدأ حرمة الحدود لم يحترم أيضاً بشكل كامل منذ "معاهدة واستفاليا".

2- الانتقال من الصفة المطلقة إلى الصفة النسبية إلى الصفة المعدومة في مفهوم السيادة:

لقد أخضعت ظاهرة العولمة مفهوم السيادة التقليدي للمراجعة وإعادة التعريف. فهو مفهوم متجاوز نظرياً وغير نافع عملياً، لأن الرهانات السياسية الدولية الجديدة والمشكلات غير المسبوقة والحدود الاقتصادية والجمركية التي رسمتها تحولات العولمة لا تتوافق مع الحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم التقليدي للسيادة.

فمفهوم السيادة تغير من المفهوم المطلق إلى المفهوم المحدود والنسبي ثم إلى مرحلة جديدة، هي مرحلة المفهوم المعدوم للسيادة حسب تصور الليبراليين². ففي ظل المفهوم المعدوم للسيادة، يتوقع ألا يكون هناك انعزال ولا إكتفاء ذاتي ولا ممارسة حقيقية وكاملة لمظاهر السيادة

² المرجع نفسه، ص 118.

الداخلية والخارجية، حتى ولو ظهرت إرادة الدول في ممانعة أو رفض التبعية لمنطق العولمة.

فمفهوم السلطة الذي كان يعني عند "ماكس فيبر" وغيره القدرة على فرض الإرادة على الآخرين، قد تغير ليعني سيادة القوة التكنو- اقتصادية بالدرجة الأولى، كدليل على تنامي أهمية الأبعاد غير السياسية في تشكل السلطة مفهوما وممارسة.

3- تفكك السيادة الإجرائية: حيث تفرض التغيرات الدولية المتسارعة تحدياً أمام ما يعرف بالسيادة الإجرائية للحكومة Operationl Sovereignty في حريتها أثناء رسم السياسة العامة التي تعتبر أهم صور ممارسة السلطة السياسية لسيادتها.

4- البعد السوسيولوجي في إدراك السيادة: إن السيادة لم تعد مقصورة على البعد المكاني أي الحيز الذي تمارس فيه الدولة سلطتها، إنما أصبحت تعبر عن الحالة التنافسية بين كل ما هو محلي وما هو خارجي، لذلك انتقلنا من النمط الجيوبولتيكي في فهم السيادة إلى البعد السوسيولوجي في إدراكها أي التركيز على الخصوصيات الدينية والحضارية واللغوية والهوياتية للمواطنين أكثر من التركيز على الحدود الجغرافية للدولة.

5- نقل مفهوم السيادة من الدولة إلى الشركات:

نقلت العولمة مفهومي السلطة والسيادة مباشرة من الدولة المهيمنة إلى الشركات العالمية، فالدولة تحولت في ظل العولمة إلى مجرد أداة سياسية، قانونية وأمنية لحماية أنشطة السلطة المستجدة للشركات الكبرى وهذا

خضوعا للاقتصاد الذي بات يتوسع ويتعولم في صورة غير طبيعية، قاضيا على الحدود السياسية القومية والجغرافية الضيقة. مما أدى إلى الاستحواذ على هذه الحدود القومية وحتى السيادة ذاتها.

فهيئة الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها المتخصصة في مختلف المجالات خاصة المجالات البيئية وحقوق الإنسان، صارت تجبر بقدر أو بآخر الدول المتمتعة بالسيادة القومية على أن تتقيد في تشريعاتها المعلنة بالمبادئ العالمية لمواثيق حقوق الإنسان على سبيل المثال.

إن العولمة وباعتبارها بحث متزايد عن الدولة في مجال حماية السوق الاقتصادية كإطار لضمان حرية الفاعلين داخل هذا السوق، فإن ذلك يتطلب صيغة توفيقية بين سيادة الدولة ومصالح القطاع الخاص فبدون التعاون العالمي الذي يمر حتما عبر الدول، لا يمكن أن تسير التحولات العالمية في الطريق السليم¹.

ومن بين الصيغ المطروحة بهذا الشأن نموذج "السلطة المجتمعية" Societal Power الذي طرحه آرنست أوتوزمبيل Otto Zempiel الذي يحول المجتمعات إلى أداء وظيفة شغل الفراغ الكوني Global Space الذي يتسبب فيه النظام القائم على وحدة الدول الوطنية كأساس للتفاعلات الدولية.

وعلى العموم، لم يعد مبدأ السيادة الوطنية مبدأً أصيلاً في العلاقات الدولية بالشكل الذي كان عليه في السابق خاصة مع توسع

¹ عبد النور بن عنتر، "الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 107، صيف 2002، ص77.

- تنازلياً لصالح وحدات تحت الدولة كجمعيات المجتمع المدني، الجماعات المسلحة، مؤسسات القطاع الخاص....الخ.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- 1- بول كينيدي، الإستعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: د. نظير جاهل، الجزء الأول، لبنان، دار الأزمة الحديثة، جانفي 1998.
- 2- جاك فونتال، العولمة الإقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيوإقتصاد، ترجمة: محمود براهيم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- 3- سمير أمين وآخرون، النظام الدولي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004.
- 4- سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2004.
- 5- محمد الأرنؤوط وآخرون، العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة، الأردن، منشورات جامعة آل البيت، 2000.
- 6- عبد الله يوسف سهر محمد، "الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية"، مجلة السياسية الدولية، العدد 160، أفريل 2005.
- 7- عبد النور بن عنتر، "الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 107، صيف 2002.
- 8- هالة مصطفى، "العولمة: دور جديد للدولة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998.

قواعد القانون الدولي، الذي أصبح في أحيان كثيرة قيداً على الدول عند وضع سياساتها العامة، حتى على مستوى العلاقات الداخلية بين السلطة والمواطنين في مجالات الحرية السياسية، الحرية النقابية، حقوق الإنسان، المسائل الدينية....الخ، وهي مسائل كانت على مر التاريخ جزءاً من اختصاص الدولة الوطنية التي كانت تملك القدرة الفعلية على تحقيق الاستقلال والإرادة الحرة في المجالين الخارجي والداخلي دون خضوع لأي طرف دولي آخر، أي أنها تتوفر على إمكانية السيطرة على إرادتها ومقدراتها وذاتها بحرية كاملة، وقدرتها على حماية استقلالها في الواقع العملي¹.

وإجمالاً ومن خلال المحاور الأربعة التي رصدنا من خلالها وضع الدولة أكاديمياً وعملياً كوحدة للتحليل في العلاقات السياسية، يمكن القول أن الدولة الوطنية تشهد تفتتاً وظيفياً ثلاثي الأبعاد حيث تفقد سيطرتها:

- تصاعدياً لصالح منظمات دولية فوق قومية عامة أو متخصصة (الأمم المتحدة والمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي).
- جانبياً لصالح وحدات أخرى هي في تماس وظيفي مباشر مع الدولة مثل الشركات المتعددة الجنسيات والتنظيمات الإقليمية.

¹ ممدوح شوقي، "الأمن القومي والعلاقات الدولية"،

مجلة السياسة الدولية، عدد 127، جانفي 1997، ص46.

9- ستيفن والت، **العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات عدة**، ترجمة: منير كمال، الثقافة العالمية.

10- ممدوح شوقي، "الأمن القومي والعلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 127، جانفي 1997.

11- عمار جفال، "قوى ومؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، العدد الأول، شتاء 2002. باللغة الأجنبية:

1-Richard Higgot, **Globalization and Regionalization: New Trends in World Politics**, Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1998.

2- Michael Joseph Smith, **Realist Thought from Weber to Kissinger**, baton rouge, louisiana state university press, 1986.

3- Otto and J. Rosenau, **Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990's**, New York, lexington Books, 198.

4-Qyvind Osterud, **Intersystemic Rivalry and International Order: Understanding the End of the Cold War**, in Pierre Allan and Kjell Goldmann, 1997.

5- Ostry Sylvia, " **Globalization and Sovereignty**", j.r mallory annual lecture, mc gill university, www.utoronto.ca/cis/malory.pdf.